الانتخابات الرئاسية الإيرانية 2021: دبيب أقدام التحول المحافظ

مصطفى جانر *

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الانتخابات الرئاسية التي عُقِدت في إيران في الثامن عشر من يونيو 2021 بجوانبها المختلفة، بما في ذلك المسار الانتخابي والمرحلة التي تلته. كما تسعى إلى تحليل الانتخابات الرئاسية بالرجوع إلى النظام الدستوري الإيراني والنظام الانتخابي والتطورات السياسية الداخلية والخارجية. وتتناول أهمية الانتخابات بالنسبة للسياسة الداخلية والخارجية، والتطورات المتوقع حدوثها عقب الانتخابات. وتحاول تقييم الملفات الشخصية للمرشحين وخطاباتهم، عبر تسليط الضوء على التيارات السياسية التي ينتمون إليها والعلاقة بينهم. كما تركز بدقة على سؤال: «ماذا الذي تعنيه نتائج الانتخابات؟».

الكلمات المفتاحية: الانتخابات الرئاسية الإيرانية، المحافظون، الإصلاحيون، رئيسي .

* باحث، معهد الشرق الأوسط بجامعة صقاريا، تركيا

Iranian Presidential Elections 2021 Conservative Shift

MUSTAFA CANER *

ORCID NO : 0000-0001-7257-2321

ABSTRACT *This study aims to analyze the 2021 Iranian presidential elections from several aspects, including the electoral process and the stage after it. The study analyzes elections with reference to Iran's constitution, electoral system and the domestic and foreign political developments. The importance of the elections for Iran's domestic and foreign policy and the expected developments after the elections have also been discussed. Candidate profiles, discourses, and the factions they belong to have been elaborated by emphasizing their relationality. Election results are not important only at the political elite level; but also at the level of state-society relations in Iran. Finally, this study concluded that the presidential election has the potential to shape Iran's actual politics but also could trigger structural political reforms.*

Key words: Iranian Presidential Elections, Conservatives, Reformists, Raisi.

* Research Fellow, Sakarya University Middle East Institute , Tukey

رؤيـــة تركيـــة
2021-(3/10)
9 - 30

DOI:10.36360/1560-010-003-001

مدخل

عُقِدت الانتخابات الرئاسية الإيرانية الثالثة عشرة في الثامن عشر من يونيو 2021، في ظل إقبال ضعيف إلى حدّ كبير من الناخبين، فهناك العديد من العوامل التي غذّت الفتور الشعبي إزاء العملية الانتخابية، سواء خلال مرحلة الانتخابات عمومًا أم يوم الاقتراع على وجه التحديد. وينبغي الوقوف على هذه العوامل، للتنبؤ بالكيفية التي ستتشكل بها علاقات الدولة بالمجتمع في إيران في المرحلة المقبلة. في الوقت نفسه، توفّر الانتخابات الإيرانية معطيات مهمّة للتنبؤ بالمواقع التي سيحتلها الفاعلون والمجموعات السياسية الإيرانية المختلفة في السلطة، والمسار الذي ستسلكه السياسة الإيرانية في المرحلة المقبلة.

تستحوذ الانتخابات الإيرانية على أهمية حساسة، ليس بالنسبة للسياسة الإيرانية فحسب، بل بالنسبة للدول القوية في المنطقة والعالم، ذلك أنه لا يمكن القيام بحسابات سياسية على المستوى العالمي أو الإقليمي من دون أخذ إيران أو التحركات المحتملة للسياسة الخارجية الإيرانية في الحسبان. ومن المعروف أن أغلب القوى المسلحة غير الحكومية التي تركت بصمتها على آخر عقدين على الأقل من تاريخ الشرق الأوسط هي في الأساس قوى تتحرك بما يتوافق مع السياسة الإقليمية الإيرانية. في الوقت نفسه، يضع البرنامج النووي الإيراني وتكنولوجيا الصواريخ الباليستية وموارد النفط والغاز الطبيعي التي تمتلكها إيران البلاد في موقع على جدول أعمال السياسة العالمية لا يستهان به. لذا، حظيت الانتخابات الإيرانية بمتابعة عن كثب خارج إيران في العديد من الدول، أهمها الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي، ودول الشرق الأوسط.

لم تكن النتائج مفاجئة لمن يعرف المنعطفات الحرجة التي مرت بها إيران في الأعوام الأخيرة، فقد ربح إبراهيم رئيسي المعروف بهويته المحافظة الصارمة من الجولة الأولى. لكن التنبؤ بشكل المسار الذي ستتخذه إيران تحت رئاسة إبراهيم رئيسي أصعب من توقع نتائج الانتخابات؛ فشكل الإدارة الذي سيقدمه رئيسي الذي أمضى حياته المهنية كاملة يعمل في سلك القضاء، ويدين لخامنئي بكل ما وصل إليه من مناصب رفيعة المستوى- هو مثار لفضول الكثيرين. فعلى الرغم من أن رئيسي شخص محافظ، إلا أن إيران لديها احتياجات لا يمكن تأجيلها تقتضي منه تجاهل هويته الأيديولوجية تلك. وتأتي مسألة تحسين الأوضاع الاقتصادية في صدارة تلك الاحتياجات. لرئيسي مواقف داعمة للاتفاق النووي، وهو ما يتناقض شكلًا مع عدائه الصارم للولايات المتحدة، ويدخل التوفيق بين الأمرين في إطار السياسة البراغماتية التي يتبعها رئيسي. عندما يتعلق الأمر بإيران، فإن أشد التناقضات يمكن أن تفقد حتى معناها، ولهذا السبب يجب ألا تكون هوية رئيسي

المحافظة الجامدة هي مركز الثقل الوحيد للتحليلات المتعلقة بسياسته، وإن كانت يمكن أن تشكل نقطة انطلاق لها.

يدرس هذا التحليل التطورات التي شهدها مسار الانتخابات الرئاسية، ويتنبأ بالتطورات التي يحتمل أن تحدث في المستقبل القريب. تقدم العملية الانتخابية بيانات مهمّة لفهم النظام السياسي الإيراني والتطورات السياسية الحالية التي تشكلت بالاستناد إليه. وتوفر النقاشات التي دارت خلال هذه المرحلة ومواقف الفاعلين منها معطيات مهمّة حول التحول السياسي الذي تمر إيران به. ويُعَدّ تحليل نتائج الانتخابات والملف الشخصي لإبراهيم رئيسي الفائز بها منهجًا يجب اللجوء إليه؛ للتمكن من التنبؤ بالسياسة التي سيتبعها في العديد من المجالات، وعلى رأسها علاقات إيران الخارجية.

أهمية رئاسة الجمهورية والانتخابات الرئاسية في السياسة الإيرانية

دستوريًّا، يُعَدّ رئيس الجمهورية الإيراني «ثاني أعلى منصب» بعد منصب المرشد الأعلى. ويُنتخَب الرئيس الإيراني من خلال انتخابات رئاسية تعقد مرة كل أربع سنوات، بالتصويت الشعبي المباشر، على أساس الأغلبية البسيطة، وفي حالة عدم تمكن أيّ مرشح من الحصول على أكثر من 50٪ من الأصوات تُعقَد جولة ثانية من الانتخابات بين أعلى مرشحين حصولًا على الأصوات في الجولة الأولى. ويبدأ الفائز بالانتخابات في أداء مهام عمله إذا جرى اعتماده من قبل المرشد الأعلى.

وعلى الرغم من أن الشعب هو الذي ينتخب رئيس الجمهورية، إلا أن مجلس صيانة الدستور يشرف على ملائمة الراغبين في الترشح للانتخابات الرئاسية للمنصب. فوفقًا للمادة التاسعة التسعين من الدستور؛ لدى مجلس صيانة الدستور الصلاحية لدراسة الأشخاص الراغبين في الترشح للانتخابات، وقبول ترشحهم أو رفضه. ولمنصب المرشد الديني تأثير كبير نوعًا ما في تحديد أعضاء هذه الهيئة المكونة من 12 شخصًا؛ حيث يعين المرشد 6 أعضاء من المجلس مباشرًة، أما الأعضاء الستة الباقين، فيعتمدهم مجلس الشورى الإسلامي من بين الشخصيات التي يقترحها رئيس السلطة القضائية. ولا يعلن مجلس صيانة الدستور عن حيثيات رفضه المرشحين الذين جرى تقييمهم، ولكنه يعلم المرشح المرفوض طلبه بأسباب رفضه، في حالة طلبه ذلك.

ينظر المجلس في استيفاء المرشحين للشروط المنصوص عليها في المادة 115 من الدستور من عدمه في أثناء عملية التصفية. ففي هذه المادة جرى ذكر معايير ذاتية، كأن يكون لدى المرشح الإمكانيات الإدارية، ولديه ولاء لنظام الجمهورية الإسلامية، ومتدين، وأهلًا للثقة، بالإضافة إلى شروط موضوعية، كأن يكون إيرانيًّا يحمل الجنسية

الإيرانية، وشيعيّ المذهب. في الأساس، يركز الانتقاد الجوهري الموجّه للممارسات التقييمية التي يقوم بها مجلس صيانة الدستور على هذا الموضوع، حيث يتلقى المجلس انتقادات تزعم أن أعضاء المجلس يتخذون القرارات بما يتماشى مع خياراتهم السياسية.

كان المجلس قد أعلن عن معايير إضافية لانتخابات عام 2021، وعليه سيستطيع الأشخاص بين سن 40-75 سنة الحاصلين على درجة الماجستير على الأقل، ولديهم خبرة عملية في مناصب إدارية لا تقل عن 4 سنوات، ويخلو سجلهم الجنائي من أي سابقة الترشح لانتخابات 2021.[1] تقلّل هذه المعايير الجديدة من عدد المرشحين، كما أنها تغلق أبواب رئاسة الجمهورية أمام شخصيات الحركة الإصلاحية المشهورة، مثل مصطفى تاج زادة. فتاج زادة لا يستوفي شرط «امتلاك سجل جنائي نظيف» الذي حدّده المجلس؛ نظرًا لحبسه؛ بسبب احتجاجات عام 2009.

رئيس الجمهورية هو رأس السلطة التنفيذية، يعيّن الوزارة ويعرضها على البرلمان للموافقة، ويقوم بإعداد الموازنة بالتعاون مع وزراءه، ويرسلها للمجلس، وهو المسؤول عن تطبيق الدستور، كما أنه يدير البلاد داخل الإطار العام الذي يحدده المرشد الأعلى، ويبرم الاتفاقيات مع الدول الأجنبية بموافقة البرلمان. وبالإضافة إلى تعيين الوزراء يمكن للرئيس أن يعيّن نوابًا له لشؤون خاصة، كالبيئة والسياحة وغيرهما. كما يخضع اعتماد السفراء الأجانب وتعيين السفراء الإيرانيين لتقدير الرئيس.

يمكن اعتبار الانتخابات الرئاسية أحد أهم المحددات الرئيسة للحياة السياسية الإيرانية، لأنها تحدد هوية من ستؤول إليه أقوى مؤسسة سياسية إيرانية، ومن هنا تنصبّ عليها جهود اللاعبين كافة من كل التيارات السياسية. فعلى الرغم من أن للرأي القائل بأن «الانتخابات لن تغير أيّ شيء؛ لأن المرشد الديني هو القوة المهيمنة الوحيدة على إيران» ثِقَلٌ ووجاهة في أدبيات السياسة الإيرانية- إلا أن هذا الرأي يتغاضى عن تفصيلات مهمّة وحاسمة إلى حد كبير.

في الحقيقة، يتجاوز الجدل حول حدود سلطة المرشد حدود هذه الدراسة، ولكن حجم الأنشطة والفعاليات ذات الصلة التي تنخرط فيها العديد من الجهات الفاعلة ذات الثقل في السياسة الإيرانية تظهر مدى أهمية الانتخابات. يولي العديد من الساسة أهمية خاصة للانتخابات، حتى محمود أحمدي نجاد الذي وصل إلى حد معاداة النظام في الأعوام الأخيرة. وبينما تعني الانتخابات لنخب النظام إعلانًا للعالم عن الشرعية القانونية والجمهورية التي يستند إليها نظامهم، فإنها تخلق فرصة للمجموعات البعيدة عن مواقع السلطة السياسية القائمة للحصول على ثاني أقوى منصب سياسي دستوريًّا. فوق ذلك؛ شهد تاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية نتائج مفاجئة، كما كان الحال في

مثال انتخابات 1997، كما أن النظام شهد ويمكن أن يشهد أزمات دستورية شبيهة بما حدث في انتخابات عام 2009. لهذا السبب؛ فإن رؤية الانتخابات بوصفها منتجًا لهندسة سياسية بمنتهى البساطة، يعني تجاهل التكاليف المحتملة لهذه الهندسة السياسية بالنسبة للنظام ونخبه.

"سيطرت حالة من الإثارة والحماس على الانتخابات على مستوى النخب والمستوى الشعبي، إلى أن أصدر مجلس صيانة الدستور قراره بشأن الشخصيات المقبول ترشحها"

العملية الانتخابية

تقدّم العديد من الشخصيات السياسية المعروفة جدًّا للترشح للانتخابات الرئاسية. في الأساس سيطرت حالة من الإثارة والحماس على الانتخابات على مستوى النخب والمستوى الشعبي، إلى أن أصدر مجلس صيانة الدستور قراره بشأن الشخصيات المقبول ترشحها. فقد اجتمع الإصلاحيون اجتماعًا خاصًا بالانتخابات وأُسِّست الجبهة الإيرانية للإصلاح بعد اجتماع العديد من التكتلات الإصلاحية في فبراير الماضي؛ لتحديد الإستراتيجيات التي سيتبعها الإصلاحيون، وتعيين المرشحين الذين سيدعمهم الإصلاحيون، وإدارة العملية الانتخابية كاملة بتنسيق.[2] وقد تقدّمت أسماء إصلاحية معروفة بطلب للترشح، مثل: مصطفى تاج زادة أحد مستشاري الرئيس الإصلاحي الأسبق محمد خاتمي، وإسحاق جيهان كيري المستشار الأول للرئيس الحالي، ومحمد رضا عارف أحد مستشاري خاتمي.

وعلى جبهة المحافظين تقدمت للترشح أسماء، مثل: رئيس السلطة القضائية إبراهيم رئيسي، والرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد، وقائد الحرس الثوري الأسبق محسن رضائي، ورئيس البرلمان السابق علي لاريجاني، وقائد لواء خاتم الأنبياء السابق سعيد محمد.[3] كما كان علي متأخري الذي يمكن أن يُعَدّ محافظًا معتدلًا من بين المتقدمين للترشح.[4] كان أحمدي نجاد قد رغب في الترشح لانتخابات 2017 أيضًا، إلا أن مجلس صيانة الدستور رفض طلبه.

أعلن مجلس صيانة الدستور نتائج دراسته لملفات المتقدمين للترشح في الخامس والعشرين من مايو الماضي 2021، وقد قُبِل ترشح 7 أشخاص فقط من بين 592 تقدموا بطلب للترشح. وكانت الأسماء التي قُبِل طلبها للترشح كالآتي: رئيس السلطة القضائية إبراهيم رئيسي، وسكرتير مجلس تشخيص مصلحة النظام محسن رضائي، ورئيس البنك المركزي عبد الناصر همتي، وكبير المفاوضين النوويين السابق سعيد جليلي، ورئيس مركز بحوث مجلس الشورى الإسلامي على رضا زكاني، والنائب أمير حسين غازي زادة هاشمي، ومحسن مهرال زادة نائب رئيس الجمهورية الأسبق. وقد رُفِض طلب ترشح

أسماء رفيعة المستوى، كأحمدي نجاد ولاريجاني.

وقَعت قرارات المجلس وقع الصدمة على المجتمع الإيراني، واعترض على القرار المحافظون والإصلاحيون على حدّ سواء. وكتب الرئيس حسن روحاني عريضة إلى المرشد الأعلى علي خامنئي لمراجعة القرار مرة أخرى.[5] كما طلب علي لاريجاني توضيحًا مكتوبًا من المجلس حول سبب رفض ترشّحه.[6] ومن جانبه قرّر أحمدي نجاد مقاطعة الانتخابات، وصرح بأن مؤيديه «أصيبوا بالإحباط» جرّاء رفض طلبه للترشح.[7] من المعروف أن أحمدي نجاد لديه جمهور كبير، ولهذا السبب، لن يكون من الخطأ القول: إن قراره المقاطعة كان له تأثير مباشر في نسبة المشاركة في الانتخابات.

أصيبت جبهة الإصلاح بالدهشة؛ نتيجة رفض مجلس صيانة الدستور طلبات ترشح كل المرشحين الإصلاحيين البارزين. فعدم وجود فرصة لأيّ من الأسماء اللامعة في الحركة الإصلاحية للترشح عقب قرار المجلس هزّ الجبهة الإصلاحية الإيرانية بشدة، ولم يكن أمامها سوى خيارين: إما أن تختار أقرب مرشح لمواقفها من بين المقبولين، وإمّا أن تقاطع الانتخابات من دون دعم أي مرشح، وقد فضلت الجبهة الخيار الثاني. حيث أعلنت الجبهة في تصريح لها نُشِر في اليوم التالي لقرار المجلس أنها قد قرّرت عدم دعم أيّ مرشح في الانتخابات.[8] ولم يتغيّر هذا القرار على الرغم من النقاشات الإستراتيجية التي دارت بين الإصلاحيين في المرحلة التالية.

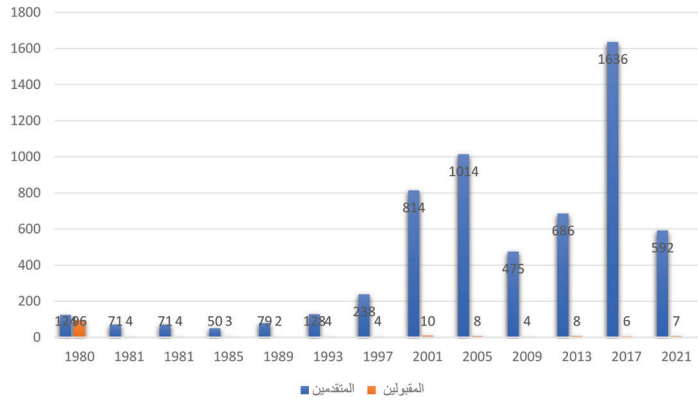

الرسم البياني1: عدد المتقدمين للترشح للانتخابات الرئاسية الإيرانية وعدد المقبولين (2021-1980)

المصدر: Portal Data Iran, https://edu.syr.irandataportal.net/elections-presidential/

في مقابل ذلك، أعلن بعض الإصلاحيين بصورة منفردة عن دعمهم عبد الناصر همتي، ودعوا الناخبين للتصويت في الانتخابات، وكان الرئيس الإصلاحي الأسبق محمد

خاتمي من بين هؤلاء. ويُعَدّ خاتمي زعيم التيار الإصلاحي منذ انتهاء مدة رئاسته، ففي انتخابات 2013 و2017 دعم خاتمي حسن روحاني، وهو ما دفع الناخبين الإصلاحيين للتصويت لروحاني، على الرغم من أن روحاني نفسه لم يكن سياسيًّا إصلاحيًّا. وقد عبر خاتمي عن دعمه همّتي في هذه الانتخابات بشكل مبهم، موجهًا الدعوة للتصويت في الانتخابات.[9] قرّر الإصلاحي مهدي كروبي الرئيس الأسبق للمجلس وأحد قادة الحركة الخضراء المحبوس منزليًّا منذ عام 2011 هو الآخر دعم همّتي في الانتخابات، ودعا للمشاركة في الانتخابات.[10] حتى المعارض الإيراني المثقف عبد الكريم سروش الذي يقيم خارج إيران منذ أعوام طويلة أعلن دعمه همتي في الانتخابات.[11] وقد اندهش من يعرفون أفكار عبد الكريم سروش وما مرّ به من دعوته للمشاركة في الانتخابات، واعترافه بالنظام السياسي القائم والانتخابات، بصورة من الصور. كما كان وزير الصناعات الثقيلة الأسبق بهزاد نبوي من بين الإصلاحيين المشهورين الداعين للمشاركة في الانتخابات.[12]

كذلك، دعا وزير الخارجية جواد ظريف الشعب للمشاركة في الانتخابات، وكان اسم ظريف نفسه من الأسماء المطروحة على الساحة للترشح للانتخابات حتى فترة

قريبة، وربما كان لديه خطة كهذه بالفعل، إلا أن تسريب تسجيل صوتي له قبل الانتخابات بشهرين قلب خططه رأسًا على عقب. على إثر ذلك؛ أغلق ظريف الذي نال نصيبه من توبيخ خامنئي ملف الانتخابات حاليًّا مقرّرًا عدم المخاطرة بمستقبله السياسي، وقدم اعتذاره للمرشد الأعلى.[13] وعلى الرغم من هذه التطورات لم يفضّل ظريف مقاطعة الانتخابات أو البقاء صامتًا، داعيًا الناخبين إلى التصويت والمشاركة الواسعة في الانتخابات.[14] من جهته أعلن المرشح الرئاسي همّتي أنه سيعيّن جواد ظريف وزيرًا للخارجية إذا فاز في الانتخابات، محاولًا بذلك إقناع الناخبين الإصلاحيين للتصويت.[15]

ولكن بعض الشخصيات ذات الثقل داخل التيار الإصلاحي قررت مقاطعة الانتخابات. فعلى سبيل المثال؛ كان مير حسين موسوي أحد قادة الحركة الخضراء المحبوس منزليًّا منذ عام 2011 قد قال: «أقف إلى جانب المنزعجين من الانتخابات التي جرت هندستها سرًّا خلف الأبواب المغلقة».[16]

كما قررت جمعية رجال الدين المجاهدين الإصلاحية المشهورة عدم دعم أي مرشح في الانتخابات.[17] المفارقة في قرار الجمعية هي أن محمد خاتمي كان قد تولى رئاستها في السابق، وهذا الأمر يشير إلى أن خاتمي وإن دعم همّتي شخصيًّا، إلا أنه لم ينجح في إقناع مجموعته بالقرار.

كانت فايزة هاشمي ابنة الرئيس الأسبق هاشمي رافسنجاني أيضًا من بين الشخصيات المعروفة التي قررت مقاطعة الانتخابات. بين عامي 2000-2004 كانت فايزة هاشمي نائبة في البرلمان الإيراني السادس الذي كان يسيطر عليه الإصلاحيون، وهي مؤسسة مجلة «زن» أحد أهم منشورات الحركة النسائية الإيرانية، ويُعرَف عنها جرأتها السياسية. أكدت رافسنجاني في مقابلة أجرتها قبل الانتخابات أن المشاركة في الانتخابات لن تغيّر أيّ شيء، معلنة مقاطعتها الانتخابات.[18] فايزة رافسنجاني ليست بالشخصية التي يمكن أن تُصنَّف على أنها إصلاحية، ولكنها أقرب للإصلاحيين من المحافظين. ومن ثَمّ، لن يكون من الخطأ القول: إن هناك انقسامًا قد حدث بين التيار الإصلاحي والنخب المقربة منه. وعلى النقيض من ذلك كان هناك وضوح لا يترك مجالًا للجدل في دعم المحافظين لإبراهيم رئيسي. فقد أعلن اتحاد رجال الدين المجاهدين المكوّن من علماء محافظين عن دعمهم لإبراهيم رئيسي في الانتخابات.[19] بالشكل نفسه أعلنت جمعية مدرسي حوزة قم العلمية أن مرشحهم للرئاسة هو إبراهيم رئيسي.[20] ومن هنا، لم يكن هنالك أيّ نوع من الارتباك بين المجموعات المحافظة البارزة بخصوص المشاركة في الانتخابات، أو هوية المرشح الذي سيجري دعمه. قبل الانتخابات بأيام انسحب المرشح المحافظ سعيد جليلي وعلى رضا زكاني لمصلحة إبراهيم رئيسي، فيما انسحب المرشح محسن مهر

علي زادة لمصلحة المرشح المعتدل عبد الناصر همتي.[21] وعلى هذا النحو، جرى السباق الانتخابي بين أربعة مرشحين، وقد برز اسما رئيسي وهمّتي في التوقعات والنقاشات التي دارت قبل الانتخابات، وكان هناك اعتقاد بأن الانتخابات ستشهد صراعًا بين هذا الثنائي.

العدد الكلي للناخبين	59.310.307
– عدد الناخبين الذكور	29.980.038
– عدد الناخبات	29.330.269
عدد الناخبين الذين يحق لهم التصويت للمرة الأولى:	1.392.148
عدد الناخبين الذكور الذين يحق لهم التصويت للمرة الأولى	706.988
عدد الناخبات اللاتي يحق لهن التصويت للمرة الأولى	685.160
سنّ التصويت	18
عدد صناديق الاقتراع	أكثر من 66 ألف
عدد الدول التي جرى فيها التصويت خارج إيران	101
عدد البعثات الدبلوماسية التي جرت فيها إجراءات التصويت	133
عدد صناديق الاقتراع الموجودة في البعثات الدبلوماسية	234

الجدول1: تفصيلات متعلقة بالانتخابات

المصدر: وزارة الداخلية الإيرانية

https://www.tasnimnews.com/fa/news/14002522615/28/03//

الانتقادات الموجهة للعملية الانتخابية

تركز الانتقادات المتعلقة بالنظام الانتخابي في إيران بشكل عام على عدم تنظيم الانتخابات وفقًا للمعايير الديمقراطية؛ فكون مجلس صيانة الدستور هو المرجع النهائي لتحديد المرشحين للانتخابات يُعَدّ هدفًا للانتقادات. حيث أصبح أغلب الناس متفقين على أن كل الظروف قد هُيِّئت في الانتخابات الأخيرة ليفوز إبراهيم رئيسي، وهو ما أثار الشكوك حول صورية الانتخابات. وقد أظهر الانخفاض التاريخي في نسبة المشاركة أن الشعب الإيراني نفسه لديه هذه الشكوك. فبالرغم من مدّ مدة التصويت مرارًا، بل وتجاوزها نصف الليل وامتدادها لليوم التالي لم تصل نسبة المشاركة في الانتخابات إلى المستوى الذي أرادته السلطات.

وكان الرقم القياسي التاريخي في عدد الأصوات الباطلة التي جرى الإدلاء بها مؤشرًا آخر على ردة الفعل الشعبية، إذ تجاوز عدد الأصوات الباطلة عدد الأصوات التي

حصل عليها أقرب منافسي رئيسي، وهو ما يشير إلى أن ردة فعل الشعب الإيراني على الانتخابات لن تُفهمَ بالنظر إلى نسبة المشاركة المنخفضة فقط. حيث يشير عدم توجه الشعب إلى اللجان الانتخابية إلى ضعف الثقة الشعبية في النظام، فيما يكشف إبطال الأصوات عن قصد عن تحوّل انعدام الثقة تلك إلى احتجاج نشط.

يُعَدّ رفض السلطات الإيرانية استقبال مراقبين دوليين في الانتخابات نقطة أخرى للانتقاد. ينبع هذا الوضع من الخوف من حدوث تدخل خارجي في الانتخابات، لكنه يثير الشكوك حول إمكانية أن يجريَ خرق القواعد الديمقراطية المرتبطة بالإشراف على العملية الانتخابية. وهناك انطباع عن أن الإجراءات الانتخابية وعلى رأسها التصويت وفرز الأصوات تفتقر إلى الشفافية. من ناحية أخرى؛ كانت المدة المخصّصة للحملة الانتخابية محدودة للغاية، ومن هنا لم تكن كافية ليتعرف الشعب على الوعود الانتخابية للمرشحين، وبرامجهم، ومقارباتهم العامة إزاء القضايا الأساسية التي تهم البلاد. حيث أعلن مجلس صيانة الدستور عن أسماء المرشحين المقبولة أوراقهم في الخامس والعشرين من مايو 2021، أي قبل الانتخابات بعشرين يوم تقريبًا، وهي مدة غير كافية لأي حملة انتخابية. وكانت الشخصيات غير المعروفة لدى الشعب أقل حظًّا خلال هذه المرحلة. يحتاج الشعب إلى فترة أطول من 20 يومًا ليتمكن من التعرف إلى شخصية جديدة ويتبنى خطابها، في حين أن المسار الانتخابي الإيراني لم يشهد سوى 3 مناظرات للمرشحين، علاوة على الإمكانيات المحدودة لوسائل التواصل الاجتماعي.

في الديمقراطيات الغربية بشكل عام هناك تقليد يقضي باستقالة المرشحين من مناصبهم الحالية، من أجل إجراء السباق الانتخابي في ظل ظروف متساوية. وبهذا الشكل، يظهرون أنهم لن يستغلّوا السلطة التي تمنحها إياهم مناصبهم في الأعمال الانتخابية. ولهذا السبب، أُقِيل عبد الناصر همتي من منصب رئاسة البنك المركزي قبل الانتخابات.[22] إلا أنّ إبراهيم رئيسي لم يترك كرسي رئاسة السلطة القضائية. وقد خلق دخول رئيسي الانتخابات وهو على رأس أحد أهم أجنحة السلطة في البلاد حالة من الجدل، وأثار انتقادات تتعلق بعقد الانتخابات في ظروف غير متكافئة. ولم يتحدّد الرئيس الجديد للسلطة القضائية إلا قبل أسبوعين من الانتخابات في الأول من يوليو، حيث عيّن المرشد خامنئي نائب إبراهيم رئيسي محسن إيجائي رئيسًا للسلطة القضائية.[23]

نتائج الانتخابات وتأثيراتها المحتملة في سياسة إيران الداخلية

فاز إبراهيم رئيسي في الانتخابات من الجولة الأولى بتفوق ساحق، وهو ما كان متوقعًا بالفعل، ولكن حصول همتي على أصوات أقل من رضائي، وتجاوز عدد الأصوات الباطلة عدد الأصوات التي حصل عليها رضائي- عُدّا مفاجأة الانتخابات. أما نِسب المشاركة

في الانتخابات فكانت منخفضة إلى حدّ بعيد، كما كان متوقعًا. ويمكن أن نستخلص من هذه النتائج أن تمركز قوة المحافظين في السياسة الإيرانية قد بلغ ذروته.

المرشحون	عدد الأصوات
إبراهيم رئيسي	18.021.945
محسن رضائي	3.440.835
عبد الناصر همتي	2.443.387
أمير حسين غازي زادة	1.003.650
الأصوات الباطلة	3.840.919 (3.740.688+100231)
عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم	28.989.529
ملحوظة: هناك أكثر من 100 ألف شخص توجّهوا للصناديق وسجلوا أسماءهم، لكنهم لم يلقوا بطاقات الاقتراع في الصندوق. وقد حُسِبت البطاقات التي لم تُوضَع في الصندوق أصواتًا باطلة.	

الجدول2: المرشحون الرئاسيون وعدد الأصوات الذي حصلوا عليه

المصدر: مؤسسة الانتخابات الإيرانية

https://www.khabaronline.ir/news/1528404/

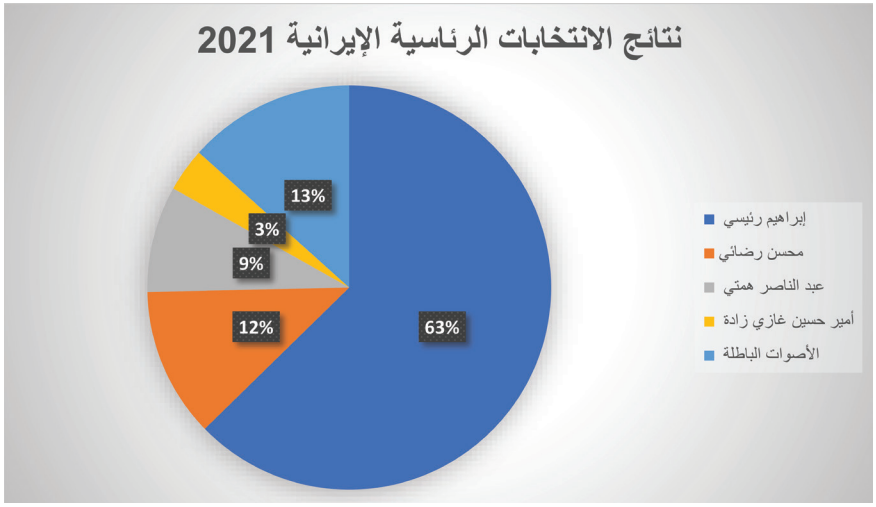

الرسم البياني 2: نسبة الأصوات التي حصل عليها المرشحون

المصدر: استُخلِصت النِّسب من البيانات الموجودة في الجدول 2

تظهر نتائج الانتخابات أن التوازنات الحزبية في إيران ستشهد تحولًا كبيرًا؛ فالسياسة الإيرانية لا تشكلها أحزاب سياسية على نمط الديمقراطيات الأوروبية، بل مجموعات سياسية ذات هيكل مؤسسي رخو، وتطغى عليها العلاقات غير الرسمية.

وبهذا المعنى؛ من المعروف أن هناك 3 تيارات سياسية مختلفة في إيران، هي: التيار الإصلاحي، والتيار المعتدل، والتيار المحافظ. خلال فترة منتصف التسعينيات حتى اليوم باستثناء عهد أحمدي نجاد سيطر المعتدلون والإصلاحيون على السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية، وأعادوا تشكيل السياسة الإيرانية.

ولكن فترة السنوات الأربع المقبلة ستشهد سيطرة كاملة من جبهة المحافظين على السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية.

حيث خسر الإصلاحيون الانتخابات البرلمانية العام الماضي فسلّموا السلطة التشريعية للمحافظين، ومع فوز رئيسي في الانتخابات الرئاسية 2021 آلت السلطة التشريعية أيضًا إلى المحافظين. والسلطة القضائية تُديرها شخصية يعينها المرشد الأعلى علي خامنئي الذي قام بتعيين محسن إيجائي على رأسها بدلًا من رئيسي، وهذا يعني أن تغيّرًا لن يطرأ على سيطرة المحافظين عليها.

ومن هنا فإن الطريق السياسي على الصعيد المؤسسي قد سُدّ في وجه الإصلاحيين.

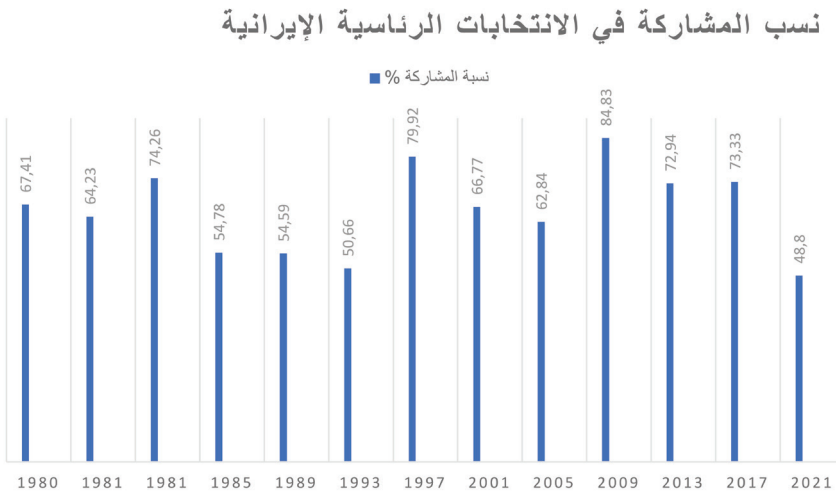

الرسم البياني 3: نسب المشاركة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية

المصدر: IRNA, https://www.irna.ir/photo/84370260/

لكن الأهم من فقدان الإصلاحيين لمواقعهم في السلطة هو فقدانهم لاعتبارهم في أعين الشعب، لأن هذا الوضع يظهر أنه لا أمل يبدو في الأفق للإصلاحيين في الانتخابات القادمة. ونسب المشاركة في الانتخابات الادعاء تدعم بأن الشعب فقد ثقته في الإصلاحيين؛ فالانخفاض القياسي في نسب المشاركة في الانتخابات يظهر أن الناخبين الداعمين للإصلاحيين والمعتدلين لم يصوتوا في الانتخابات. فقد فاز المحافظون في كل الانتخابات التي شهدت إقبالًا ضعيفًا في إيران باستثناء وحيد. السبب في ذلك هو أن الناخبين المحافظين يتوجهون للتصويت على كل حال، في حين يتّخذ الإصلاحيون قرار المشاركة أو المقاطعة بحسب الظرف السياسي الراهن.

وقد كانت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية الأخيرة هي الأضعف في تاريخ إيران، وهو ما يدل على أن الناخبين الإصلاحيين والمعتدلين لم يتوجهوا للصناديق. ولم تكن هناك استجابة لدعوات خاتمي أو نبوي أو كروبي. ولم ينجح عبد الناصر همتي حتى في إنهاء السباق في المرتبة الثانية، بالرغم من كل جهود قادة التيار الإصلاحي، آخذًا المركز الثالث بعد رضائي.

الدليل الأهم على عدم توجه الناخبين الإصلاحيين إلى الصناديق يتجلى في الفارق الكبير بين نسب المشاركة في المدن الكبرى والأقاليم. لا يشكل الناخبون المهمّشون اقتصاديًا، وسكان أطراف المدن وهوامشها، وذوو مستوى التعليم المنخفض- القاعدة الاجتماعية الرئيسة للتيار الإصلاحي. فالتيار الإصلاحي هو تكتل توجهه مطالب

الحرية السياسية والاجتماعية، لا الاقتصاد الذي يُنظَر إليه على أنه وظيفة من وظائف التحرر السياسي المنشود. ومن هنا فالناخبون الإصلاحيون من الأشخاص المتعلمين الذين يسكنون في مراكز المدن، وهم من ذوي الياقات البيضاء، كالأطباء، والمحامين، والأكاديميين، والصحفيين، والطلبة، والكتاب، ولديهم مستوى دخل معين، وينتسبون إلى الطبقة الوسطى. أما سكان الأقاليم والقرى؛ فيمكن اعتبارهم القاعدة الاجتماعية للتيار المحافظ. بدراسة نسب المشاركة في الانتخابات بحسب الولاية، يُلاحَظ انخفاض الإقبال في المدن الكبرى وارتفاعها في الأقاليم. فعلى سبيل المثال؛ بلغت نسبة المشاركة على مستوى ولاية طهران عاصمة إيران ٪34.38، في حين ترتفع هذه النسبة في خراسان الجنوبية لتصل إلى مستوى ٪74.22. كما كانت نسبة المشاركة في الانتخابات في أغلب مدن الأقاليم أعلى من النسبة العامة التي بلغت ٪48.8. يظهر لنا الجدول الآتي بشكل واضح أن الناخب الإصلاحي قد أدار ظهره للصندوق.

الولاية	نسبة المشاركة (٪)
أذربيجان الشرقية	44
أذربيجان الغربية	46,3
أصفهان	43,8
أردبيل	54,3
البرز	42
إيلام	63,2
بوشهر	58,6
طهران	34,38
جهار محل وبختياري	53,2
خراسان رضوي	55
خراسان الجنوبية	74,22
خراسان الشمالية	64
خوزستان	47,8
زنجان	53
سمنان	54
سيستان وبلوشستان	62
فارس	48
قزوين	52,14
قم	53
كردستان	37,07
كرمان	60

كرمان شاه	46
كهكيلويه وبوير أحمد	62
كولستان	62
كيلان	57
لوريستان	48
مازندران	60,7
مركزي	49
هرمزكان	58,11
همدان	45,6
يزد	57,9

الجدول3: نسبة المشاركة في الانتخابات على مستوى الولايات

المصدر: IRNA, https://www.irna.ir/news/84374531/

هناك احتمال ألا يقتصر التحول المحافظ في السياسة الإيرانية على تغيّر اسم الرئيس فقط؛ فتقدّم المرشد الأعلى علي خامنئي في السن، ومعاناته بعض المشكلات الصحية- أثار العديد من التكهنات حول خليفته المحتمل، والتوقيت الذي سيجري فيه التغيير. واحتمال أن يحدث التغيير المذكور في عهد رئيسي كبير. في مثل هذه الحالة يجب دستوريًّا أن يجتمع مجلس الخبراء ليختار مرشدًا جديدًا. ولكن هناك احتمال ألا تسير هذه العملية بسلاسة، فتغيّر المرشد الذي جرى في السابق إثر وفاة الخميني عام 1989 جلب في إثره عددًا من التغييرات الدستورية المهمّة، كإلغاء منصب رئيس الوزراء، وإلغاء شرط أن يحمل المرشد الأعلى صفة «مرجع التقليد».

يحمل الفصل الثامن من الدستور عنوان «شورى المرشد»، وينص على أن يتولى منصب المرشد شخص واحد، وفي حالة عدم توافر المؤهلات الكافية في فرد واحد يمكن أن يتسلّم المنصب مجلس مكون من 3-5 أشخاص. ستحدد الصراعات السياسية التي ستدور في المرحلة المقبلة شكل الخيار الذي سيجري تنفيذه.

التأثيرات المحتملة لنتائج الانتخابات في سياسة إيران الخارجية

في تصريحاته قبل الانتخابات، أكد رئيسي ضرورة أن تكون إيران في حالة تفاعل مع العالم، واستخدم نبرة شبيهة بخطاب السياسة الخارجية لروحاني. ولكنه يختلف عن روحاني في أنه يؤكد أن الأولوية في السياسة الخارجية الإيرانية لدول الجوار.[24] ففي عهد روحاني لم يُسلَّط الضوء على العلاقات مع الجيران، وإن أُشِير إلى تأكيد أهميتها، فبعد إبرام الاتفاق النووي عام 2015 جرى التركيز أكثر على العلاقات مع العالم الأطلسي،

كما أُعطِيت الأولوية للعلاقات الاستثمارية والتجارية مع الشركات الأوروبية بدلًا من دول المنطقة. وكان من بين الانتقادات التي وُجِّهت لروحاني أن الاتفاق النووي كان جدول أعمال سياسته الخارجية الوحيد. أما رئيسي؛ ففي أول مؤتمر صحفي عقده عقب انتخابه رئيسًا للجمهورية أعطى إشارات أنه سيتّبع سياسات ذات اتجاه مختلف عن نهج روحاني. وقد أعاد رئيسي تأكيد أن العلاقات مع دول الجوار ستكون هي أولوية السياسة الخارجية الإيرانية، كما قال: إن السياسة الخارجية الإيرانية لن تنصبّ على الاتفاق النووي، أو تقتصر عليه، مسّددًا بهذه الكلمات سهام نقده إلى روحاني.[25]

وتشكل عملية تطبيع العلاقات مع دول الخليج أول بنود جدول أعمال السياسة الإيرانية تجاه دول الجوار، فمن المعروف أن العلاقات الإيرانية-الخليجية غير مستقرة منذ أعوام طويلة، وتعاني مشكلات مزمنة.[26] فقد قُطِعت العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية عام 2016 بعد إعدام الشيخ نمر النمر. بالتأكيد، التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران من أسباب المشكلات بين البلدين، حيث يتصادم اللاعبان في اليمن، فيما يتنافسان على مستوى أقل على الساحة السورية واللبنانية والعراقية. وقد بدأ البلدان مسارًا تطبيعيًّا بوساطة عراقية، بالتوازي مع بداية عهد الرئيس الأمريكي الجديد بايدن.[27] كان رئيسي قد عبّر عن تطلعه لتطبيع العلاقات مع السعودية، وعن اعتقاده بعدم وجود أيّ عوائق أمام ذلك، في المؤتمر الصحفي الأول له. ومن هنا يمكن القول: إن الرئيس الإيراني الجديد سيتجنّب التصادم مع دول المنطقة في البداية.

عند الحديث عن جيران إيران ترد تركيا على الأذهان على الفور. كان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من أوائل قادة الدول الذين باركوا لرئيسي فوزه الانتخابي، كما أعطى أردوغان إشارات حول الزيارة التي سيقوم بها لإيران قائلًا: «سيكون من دواعي سرورنا زيارة إيران للمشاركة في جولة التعاون الثنائي رفيعة المستوى».[28] فتكثيف التفاعل في القضايا الإقليمية والعلاقات التجارية أمر لا مفر منه، لذا يمكن تفسير رسائل رئيسَي البلدين الإيجابية على أن هناك إرادة للتركيز على التعاون في العلاقات الثنائية بدلًا مِن خلق الأزمات. وقد باركت الدول التي لديها حدود برية مع إيران لرئيسي منصب الرئاسة من دون إضاعة للوقت. حيث هنّأ قادة أذربيجان وأرمينيا وباكستان والعراق[29] وأفغانستان[30] وتركمانستان[31] الرئيس رئيسي. ومن هنا يمكن التنبؤ بأن إيران لن تواجه مشكلات كبرى مع جيرانها في عهد رئيسي.

تمثل المفاوضات المستمرة في فيينا منذ فترة طويلة البند الثاني على جدول أعمال السياسة الخارجية الإيرانية. في تصريحاته قبل الانتخابات كان الرئيس رئيسي قد أكد أنّه لا يعارض المفاوضات النووية، كما عبّر عن ضرورة التوصل لاتفاق وتطبيقه ما دام

في مصلحة إيران. وقد جدّد رئيسي تأكيد مقاربته المذكورة في أول مؤتمر صحفي عقده عقب انتخابه، وصرح أنه لا يمكن أن تُبنَى السياسة الخارجية الإيرانية على أساس الاتفاق النووي فقط. بهذا المعنى يمكن القول: إن إيران ستقوم بتنويع جدول أعمال سياستها الخارجية، واللاعبين الذين تتفاعل معهم، سواء كان اتفاق نووي أم لم يكن.

وحتى في أثناء مراسم أداء اليمين التي ستقام في الثالث من أغسطس 2021، سيدير وزير الخارجية الحالي جواد ظريف وفريقه المفاوضات في فيينا، ويمكن القول: إنه إذا لم يُتوصَّل إلى نتيجة حتى هذا التاريخ فستتواصل المفاوضات في عهد رئيسي. وهناك سببان أساسيان لذلك: الأول هو أن قرار المرشد الأعلى علي خامنئي في المسائل الكبرى كالاتفاق النووي أهم من قرار رئيس الجمهورية، ومن المعروف أن المرشد يدعم المفاوضات النووية، والسبب الثاني هو أن الاقتصاد الإيراني في حالة سيّئة جدًا، والحاجة الماسّة إلى رفع العقوبات النووية مسألة محلّ توافق من جميع الأطراف السياسية، سواء أكانت إصلاحية أم محافظة.

تشير أول تصريحات رئيسي حول العلاقات مع الولايات المتحدة و«إسرائيل» إلى

اتخاذه موقفًا يتماشى مع الهوية السياسية المحافظة، إذ قال: إنّه لن يلتق بايدن حتى وإن رُفِعت العقوبات.[32] لذا ينبغي ألا نتوقع حدوث انفتاح في العلاقات الإيرانية الإسرائيلية. فالسياسة الإيرانية تجاه «إسرائيل» تحددها دوافع أيديولوجية وبراغماتية، ولا يوجد خلاف واضح في المقاربة بين الساسة الإيرانيين في هذا الشأن، سواء أكانوا إصلاحيين أم محافظين.[33] ومن هنا فإن التوتر القائم بين الولايات المتحدة و«إسرائيل» من ناحية، وإيران من ناحية أخرى- سيستمر في المرحلة القادمة، وفي هذا السياق ينبغي الحديث عن معوِّق مهم للغاية يحدّ من قدرات رئيسي الدبلوماسية؛ فالرئيس الإيراني الجديد موضوع على قائمة العقوبات الأمريكية، بسبب مسؤوليته عن الإعدامات الجماعية التي حدثت في إيران عام 1988.[34] ويمثّل هذا الوضع مشكلة خطيرة على صعيد العلاقات الإيرانية الأمريكية، وعاملًا من شأنه أن يشكّل حجر عثرة في طريق علاقات إيران مع الدول الغربية الأخرى.

قد تشهد الفترة المقبلة تطورات ومناورات إيرانية جديدة في سياق التوتر مع «إسرائيل». إنّ حكومة طهران فضّلت التزام الصمت ازاء الهجمات الإسرائيلية التي اشتدت في عهد ترامب على الوجود الإيراني في سوريا، كما أنها لم ترد على نحو متناسب. في المرحلة المقبلة يمكن أن تستخدم الحكومة الإيرانية التطبيع مع السعودية لموازنة عملية التطبيع التي جرت بين دول الخليج العربي و«إسرائيل» في الفترة الأخيرة. وفي السياق نفسه، يكتسب السؤال حول الكيفية التي ستتشكل بها الأنشطة العسكرية الإقليمية لإيران في المرحلة المقبلة أهمية كبرى؛ فللإجابة عن هذا السؤال أهمية كبيرة، ليس بالنسبة للعلاقات الإيرانية-الإسرائيلية فحسب، بل ومن حيث العلاقات مع دول المنطقة أيضًا.

يشارك الرئيس المحافظ إبراهيم رئيسي المرشد الأعلى خامنئي والحرس الثوري الموالي له رؤيتهما للسياسة الخارجية. وفي سياق متصل؛ بارك ممثلو القوى العسكرية المدعومة إيرانيًّا في الشرق الأوسط، وعلى رأسها الميليشيات الشيعية رئيسي على فوزه بالرئاسة، بدون إضاعة للوقت. وكان من بين قادة المنظمات المسلحة التي هنأت رئيسي على فوزه أكرم الكعبي قائد حركة النجباء التي تقوم بأنشطة تحت مظلة الحشد الشعبي في العراق[35]، ومهدي المشد رئيس المجلس السياسي الأعلى اليمني الذي يُعَدّ المكتب السياسي لجماعة أنصار الله في اليمن[36]، وحسن نصر الله قائد حزب الله الذي ينشط في سوريا ولبنان.[37] وفي تصريح مكتوب باركت حركة حماس الفلسطينية هي الأخرى كلًّا من المرشد الأعلى وإبراهيم رئيسي الفائز في السباق الانتخابي. [38] ومن الواضح أن الميليشيات الموجودة على الأرض مرتاحة لفوز إبراهيم رئيسي. بالتأكيد ستنعكس

الانفراجة الاقتصادية التي ستحدث عند التوصل إلى اتفاق نووي ورفع العقوبات التي تقف حجر عثرة أمام تصدير إيران للنفط- على أنشطة إيران الإقليمية. وهذا الأمر قد يفتح الباب بالضرورة أمام اتباع إيران سياسة خارجية عدوانية وتدخلية. ونتيجة لذلك؛ من الممكن أن يجري استبدال السياسة الإقليمية المعتدلة المنتظرة من رئيسي في البداية بمقاربة أكثر تشددًا في المراحل التالية. وإذا كانت إيران ستتبع سياسة إقليمية أكثر تشددًا، فيحتمل أن تشهد علاقاتها بدول الخليج توترات مجددًا. وقد ينعكس هذا الوضع على العلاقات التركية-الإيرانية في سوريا والعراق.

ولكن إدارة بايدن قد لا تسمح بأن يُطلق الاتفاق النووي يد إيران في الأنشطة الإقليمية كما كان الحال في عهد أوباما. ويُعَدّ الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة على التنظيمين المسلحين المدعومين إيرانيًّا المدعوّين: كتائب حزب الله وكتائب سيد الشهداء على الحدود السورية-العراقية أواخر شهر يونيو 2021 بمثابة دليل على هذا الحكم. ويمكن تفسير حدوث الهجوم عقب انتخاب رئيسي مباشرة بأن بايدن لن يسمح لإيران بالتحرك بكل أريحية في المرحلة المقبلة.[39]

خاتمة

بتولي رئيسي الرئاسة تدخل إيران حقبة جديدة، ولكن نتائج الانتخابات الرئاسية كالعادة ستعيد انتاج مشكلات إيران في صيغ ومستويات جديدة، بدلًا من حلّها. في عهد رئيسي لن تصل العلاقات مع الولايات المتحدة إلى مستوى التأزم الذي شهده عهد ترامب، ولكن الأزمات الدبلوماسية الوجودية لن تحل على أيّ حال، كما أن احتمالية اتخاذ خطوات على طريق الحلّ ضعيفة للغاية. فيمكننا القول: إن أنشطة إيران الإقليمية وبرنامج الصواريخ الباليستية الذي تديره، وسجلها في حقوق الإنسان ستظلّ إشكالية في أعين العديد من اللاعبين، وعلى رأسهم الدول الغربية. وحتى إن تحسنت العلاقات مع الخليج فإن التوترات ستظلّ قائمة.

إن كتلة سياسية محافظة متجانسة آخذة في التشكل في إيران، وهذه الكتلة تعطي انطباعا بأنها ستتحرك بسرعة وفعالية في اتخاذ القرار السياسي وتطبيقه في الأعوام الأولى التالية للانتخابات. ولكن قدرة المحافظين على السيطرة على التوتر الحزبي فيما بينهم لها حدود. وإذا لم ينل الإصلاحيون والمعتدلون نصيبًا من السلطة، فسجري إعفاؤهم من مسؤولية السياسيات الفاشلة، وسيوجّه رد الفعل الشعبي للمحافظين، وحينها سيبدأ الخلاف بين المحافظين. وقد ظهرت حالة من الامتعاض بين النخب المحافظة قبل الانتخابات وبعد قرارات مجلس صيانة الدستور. في المرحلة المقبلة سنرى كيف ستتحول التوازنات في صراع القوى بين الحرس الثوري والمحافظين المدنيين والعلماء.

حيث تسيطر فئة العلماء الآن على أعلى نقطة في الهرم السياسي الإيراني من خلال رئيسي. وقد حافظ عدم منح الإذن لعسكري شاب مثل سعيد محمد، ومحافظ مدني مثل علي لاريجاني للترشح- على استمرارية تقليد انتساب رؤساء الجمهورية الإيرانية (باستثناء بعض الرؤساء) إلى طبقة العلماء.

يمكن القول: إن العاصفة الحقيقية ستهب في إيران عندما يجري تحديد خليفة لعلي خامنئي. منذ أعوام طويلة هناك استعدادات تجري في العديد من الدوائر لهذا التحول السياسي المهمّ، الذي سيتزامن مع عهد رئيسي بنسبة كبيرة. لأعوام طويلة دار الحديث عن أن خامنئي بنفسه يُعِدّ رئيسي لهذا المنصب. لن يمكن أن تكون هناك عملية مستقرة لنقل السلطة شبيهة بتغيير رئيس الجمهورية بالنسبة لمنصب المرشد الأعلى. وبهذا المعنى، فإن المثال الأول والوحيد لهذه العملية كان بعد وفاة الخميني عام 1989، حين جرت عملية التغيير بالتوازي مع التعديل الدستوري، أو بعبارة أخرى تغيير النظام. لذا، لا تزال مسألة ما إذا كان التغيير الذي ستشهده المرحلة المقبلة سيصاحبه تغيير بنيوي أم لا- تشغل الأذهان. كما أنه من غير المعروف ما إذا كان هناك تحول هيكلي سيحدث أم أن الأمور ستسير كما هو منصوص عليه في الدستور. من جانب آخر، فالمشهد الذي سينتج عن التحول في التوازنات بين التيارات الذي سيصنعه تغير المرشد المحتمل مهمّ للغاية. ومن بين الأسئلة التي تنتظر الإجابة: إلى متى سيبقى مجال السياسة الإيرانية مقتصرًا على الدائرة الضيقة التي حكمت البلاد لمدة 40 عامًا؟ وإلى متى ستبقى التعبئة الرأسية والمطالب السياسية للجيل الجديد قابلة للسيطرة والإخضاع؟

الهوامش والمراجع:

1. "مصوبه" شورای نگهبان درباره انتخابات ریاست جمهوری/ ابلاغ شرایط ثبت نام نامزدها, ISNA, 5 May 2021.
2. "«اعلام موجودیت کرد » جبهه اصلاحطلبان ا یران ", Hamshahri, 7 February 2021.
3. "My administration will respect JCPOA, says presidential hopeful", Tehran Times, 8 May 2021.
4. "Motahari, Outspoken Iran Politician, Announces Presidential Candidacy", Iran International, 25 February 2021.
5. "Rohani Urges Iran's Supreme Leader To Open Election To More Candidates", RFE/RL, 26 May 2021.
6. "Iran's ex-parliament speaker demands explanation for vote disqualification", Reuters, 12 June 2021.
7. "Rejected Ahmadinejad Says He Won't Vote In Iran Presidential Poll", Iran International, 27 May 2021.

8. ایران ؛ جبهه اصلاحات: نامزدی برای معرفی به مردم نداریم ۱۴۰۰ انتخابات “, BBC Persian, 26 May 2021.
9. “Ex-President Khatami Urges Reformists to Participate in Iran’s Presidential Vote”, Iran Front Page, 13 June 2021.
10. تصویری از رأی دادن مهدی کروب ی به همتی “, Khabaronline, 18 June 2021.
11. عبدالکریم سروش: همتی را نصرت می کنیم “, Eghdesatnews, 15 June 2021.
12. وت بهزاد نبوی از مردم برا ی شرکت در انتخابات “, ISNA, 14 June 2021.
13. Mustafa Caner, “İran siyasetini Zarif’in ses kaydı üzerinden okumak”, Anadolu Ajansı, 18 May 2021.
14. “High voter turnout will disappoint ‘economic terrorists,’ Zarif says”, Tehran Times, 14 June 2021.
15. “Hemmati: I will use Zarif in my cabinet”, Tehran Times, 16 June 2021.
16. ”موسوی: در کنار کسانی میا یستم که از انتخاباتهای مهندسیشده به جان آمدهاند “, Radio Farda, 12 June 2021.
17. مجمع روحانیون مبارز از هیچ نامزدی حمایت نمیکند ۱۴۰۰ انتخابات “, BBC Persian, 1 June 2021.
18. زه هاشمی در گفتوگو با سردب یر ایندیپندنت فارسی: چرا در انتخابات شرکت نمیکنم “, Independent Persian, 21 May 2021.
19. حمایت قطعی جامعه روحان یت مبارز از رئیسی “, Asr Iran, 15 June 2021.
20. حمایت جامعه مدرس ین حوزه علمیه قم از ابراهیم رئیسی “, ISNA, 15 June 2021.
21. “Iran presidential race narrows as more candidates drop out last minute”, TRT World, 16 June 2021.
22. Najmeh Bozorgmehr, “Iran’s central bank chief dismissed over run for presidency”, FT, 30 May 2021.
23. İran’da yeni Yargı Erki Başkanı Muhsin Ejei oldu”, TRT Haber, 1” .Temmuz 2021
24. “Raeisi: Neighbors have priority over other states in foreign economic ties”, Pars Today, 26 May 2021.
25. Mohand Tilmatine, Des revendications linguistiques aux projets d’autodétermination : le cas de la Kabylie (Algérie), 2017, Centre Jacques Berque, p.130.
26. “İran’ın yeni Cumhurbaşkanı Reisi: Yaptırımlar kalksa bile Biden’la görüşmeyeceğim”, Euronews, 21 June 2021
27. “Iran welcomes Iraqi mediation with Gulf states – ambassador”, Reuters, 20 April 2021.
28. “Türkiye Cumhurbaşkanı’ndan Reisi’ye tebrik”, IRNA, 19 June 2021.
29. “Foreign regional leaders congratulate Iran’s president-elect Raeisi”, Tehran Times, 19 June 2021.

30. Afghan Leader Urges Closer Ties with Iran in Phone Call with Raeisi", Tasnim, 22 June 2021.
31. "Turkmenistan President congratulates president-elect Raeisi", Mehr, 21 June 2021.
32. "İran'ın yeni Cumhurbaşkanı Reisi: Yaptırımlar kalksa bile Biden'la görüşmeyeceğim", Euronews, 21 June 2021.
33. Mustafa Caner, "İran'ın Filistin-İsrail Siyasetini Anlamlandırmak", Ortadoğu Analiz, Cilt: 12, Sayı: 102, June 2021, ss. 16-19.
34. "Treasury Designates Supreme Leader of Iran's Inner Circle Responsible for Advancing Regime's Domestic and Foreign Oppression", U.S. Department of the Treasury, https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm824, E.T. 11 July 2021.
35. "Congratulations pour in on Raeisi's victory in presidential election", Pars Today, 19 June 2021.
36. "Al-Mashat Congratulates Raisi.. Praising the Elections", Al Mayadeen, 19 June 2021.
37. "Nasrallah Hails Raeisi's Victory in Iran Presidential Polls", IQNA, 20 June 2021.
38. "Hamas congratulates Iran Leader, nation on successful holding of election", IRNA, 19 June 2021.
39. Ola Karakurt, "İran'da Reisi dönemi: Dış politika nasıl şekillenecek?", TRT Haber, 30 June 2021